مطلب يعرف فيه صفة المشبهة واسم الفاعل والفرق بينهما وسائر احوالها

قيد للاثبات او النفي وقد ذكر الشارح في مواضع من كتبه ان في الاول
يعتبر القيد اولا ثم الاثبات او النفي وفي الثاني بالعكس ولا ريب
في اطراده وكليته وقد جعل القيد متاخرا على كل حال من جهة
المعنى كما انه متاخر من جهة اللفظ فيقال القيد اما للنفي او
المنفي وكذا الاثبات وقوله الصفة المشبهة باسم الفاعل معنى
لانها لمن قام به الفعل ولفظا لانها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث
كاسم الفاعل وقوله لان المعنى لا يستقيم الا عليها فان قيل
هذا ينتقض بنحو مؤمن وكافر وواجب ودائم وصائم وباق
في فرس ضامر وعالم في الله عالم وخالد وثابت وراسخ وحيّ
وحائض وطامث مما يدل على الدوام والثبوت ان لا يكون
اسم الفاعل اجيب بان ما ذكر بمعنى الحدوث بحسب الوضع
والدوام والثبوت بعارض وقوله لان صيغة فاعل تدل
على الحدوث فيه بحث لانه صرح في بحث الحمد واوايل المقدمة
من حاشية المطول لحسن الفناري وعلاء الدين البسطامي
ان اسم الفاعل المقدر في الظرف بمعنى الثبوت وراجح
الفعل يكفي للعمل في الظرف وصرح الشارح في اواخر الباب
الثالث من المطول ان اسم فاعل المقدر كحاصل في زيد
في الدار للثبوت وقال في بعض شروح الشافية والصفة
المشبهة من فعل المتعدي بكسر العين تجيء فاعل نحو حمل
فهو حامد وصحبه فهو صاحب. وركبه فهو راكب قال الشريف
في شرح المفتاح والاسم كعالم مثلا يدل على ثبوت العلم
لمن حكم

لمن حكم به عليه وليس فيه تعرض لاقترانه بزمان وحدوثه فيه
وزاد في حاشية المطول قطعا اصلا سواء كان على سبيل التجدد
والتقضي او لا نعم لما كان اسم الفاعل جاريا على الفعل جاز
ان يقصد به الحدوث بمعونة القرائن كما في قوله تعالى وضائق
به صدرك الاية بمعنى ضيق ويجوز ان يقصد به الدوام ايضا
في مقام المدح والمبالغة ثم قال على وفق المفتاح الكلام في
الاسم صفة كان كعالم او غير صفة كغلام الدلالة على الثبوت
واما الدلالة على التجدد فامر عارض في الصفات وقال في حاشية
المطول فان قلت قد ذكر ابن الحاجب ان اسم الفاعل يدل
على الحدوث دون الصفة المشبهة قلت قد صرح في المفتاح
بان نحو عالم يستفاد منه الثبوت صريحا لكون اصل الاسم
صفة او غيرها الدلالة على الثبوت وقال الشيخ عبد القاهر
لا يعرض في زيد منطلق لاكثر من اثباته للمطلق فعلا له
كما في زيد طويل وعمرو قصير وجعل الميداني الصفة المشبهة
مندرجة في اسم الفاعل واما في نحو حاسن وحسن وضائق
وضيق فقد يوجه بان اسم الفاعل لما كان جاريا في اللفظ
على الفعل جاز ان يقصد به الحدوث بمعونة القرائن دون
الصفة المشبهة اذ لا يقصد بها وضعا الا مجرد الثبوت
او الدوام معه باقتضاء المقام وقد يتكلف للجمع بين
الكلامين بان من قال يدل على الثبوت الحدوث اراد به
ثبوت مطلقه ومن قال يدل على الثبوت اراد به نفي التجدد

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1